المحاضرة رقم (10): أثر تطبيق الحوكمة على نجاح التجربة التنموية الماليزية:

المقدمة:

إن الحوكمة من ضمن الركائز الأساسية لأهداف التنمية المستدامة حيث تعتبر البنية الأساسية التي تعزز تحقيق الأهداف الأخرى، لذلك أصبحت الحوكمة موضوعا للنقاش الأكاديمي والبرامج الحكومية في جميع أنحاء العالم، وقد كرست الحكومات وواضعي السياسات والهيئات المنظمة جهدا كبيرا وموارد ضخمة في تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بالحوكمة وتطبيقاتها، التي ستبرز في الحالات المدروسة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس هينا فهو عملية طويلة الأمد تحتاج الى تضافر الجهود والتفاعل بين الجهات الرسمية وغير الرسمية في شتى المجالات، حيث استدعى ذلك أن تعمل الحكومات إلى جانب الجهات الفاعلة غير الرسمية الأخرى على تطوير سياستها، والعمل على التغلب على العقبات التي تواجهها وفق أجندة زمنية تسعى إلى تحقيق تلك الأهداف.

وهذا أساس المحاضرة التي سنوضح فيها كيف أن الحوكمة التي تدعو لوجود مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وسيادة القانون، ومكافحة الفساد على جميع المستويات (السياسي، والإداري، والاقتصادي والأخلاقي)، تعزز من الديمقراطية وتحسين مستوى المعيشة وتخفيض معدلات البطالة والفقر، ودعم العدالة والمساواة، وذلك كله يندرج تحت أهداف التنمية المستدامة؛ وبذلك نحقق هدف توضيح العلاقة الارتباطية القوية بين الحوكمة والتنمية المستدامة، عمليا.

بالتركيز على مسلمة أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية مستدامة دون وجود حكم راشد، فإننا سنسلط الضوء على تجارب الدول التنموية الرائدة التي أصبحت نماذج ناجحة وجب على الدول التعلم منها حول كيفية إدارة أهداف التنمية المستدامة (النموذج الماليزي)، وكيف ساهم تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة، بالإشارة إلى مجموعة من التجارب اللاحقة: التجربة المصرية والجزائرية على سبيل المثال لا الحصر. وفي هذا السياق سنحاول الإجابة على السؤال الرئيسية الأسئلة الفرعية التي تثير هذه المحاضرة:

إلى أي مدى أثرت الحوكمة وتطبيقاتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ماليزيا؟

- ماهي مقومات نجاح التجربة التنموية الماليزية؟
- كيف استطاعت ماليزيا أن تحرز تقدما في خطتها للتنمية المستدامة؟
- ما هي المعوقات التي واجهت ماليزيا في طريقها لتحقيق الحوكمة؟
- ما هي المعوقات التي واجهت ماليزيا في طريقها لتحقيق خطة التنمية المستدامة؟
- ما هي خطوات ماليزيا التي اتبعتها نحو الحوكمة؟

أهداف المحاضرة:

هذه المحاضرة التي تهدف بشكل أساسي لدراسة أثر تطبيق الحوكمة على أهداف التنمية المستفادة وذلك من خلال عرض تجربة ماليزيا الرائدة في تطبيق الحوكمة وتأثيرها على تحقيق التنمية (المستدامة)، تهدف إلى بلوغ:

- فهم العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة؛
- تحليل التجربة الماليزية كنموذج تطبيقي للحوكمة؛
- تحديد العوامل التي ساهمت في نجاح التنمية الماليزية؛

- تقييم التحديات والمعوقات التي واجهتها ماليزيا؛
- استخلاص الدروس لدول أخرى تسعى لتحقيق التنمية المستدامة (التجربة المصرية والجزائرية)؛

سنناقش كيف ساهمت الحوكمة في نجاح ماليزيا، وكيف يمكن للدول الأخرى التعلم من هذه التجربة. كما سنتناول المعوقات التي واجهتها ماليزيا في تطبيق الحوكمة وخططها المستقبلية.

أهمية تقديم النماذج الناجحة بالنسبة للتجارب التي تواجه تحديات التطبيق:

إن التركيز على النماذج الرائدة (النموذج الماليزي)، وتلك التي تواجه تحديات التطبيق (التجربة المصرية والجزائرية) بتناول أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز أهداف التنمية المستدامة: تساعدنا في الأخير على تقديم تحليل مقارن بين التجارب أولا بإبراز الأهمية العلمية في دراسة هذا المقياس (الحوكمة والتنمية) والاهمية التطبيقية/العملية، بتسليط الضوء على كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تحقيق التنمية؛ وكيف يتفاعل ثالوث الحوكمة (الحكومة. القطاع الخاص، والمجتمع) في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتوضيح كيف تساهم معايير الحوكمة ومؤشراتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي يستدعي كل هذا الانطلاق في عرض النموذج الماليزي بداية من عرض خصائصها ومقوماتها.

خصائص الحوكمة في ماليزيا:

على الرغم من بعض التحديات التي واجهت تطبيق الحوكمة في ماليزيا إلا ان هذا الجزء من المحاضرة يبرز مدى الالتزام بمؤشرات الحوكمة في ماليزيا، حيث باشرت في:

- **انشاء هيئات مكافحة الفساد:** فعلى سبيل المثال تم انشاء هيئة مكافحة الفساد التي أنشئت عام 2009 لمكافحة الفساد والتحقيق في قضاياه، مع التركيز على نشر الوعي المجتمعي بأهمية النزاهة.
- **سيادة القانون:** بالرغم من انتشار بعض الممارسات، كقانون الأمن الداخلي التي قيدت الحريات، فإن وجود قوانين تضمن المساءلة ساهمت في دفع مبادرات التنمية في ماليزيا.
- **حرية الصحافة:** مكفولة نظريا، لكنها مقيدة عمليا من خلال قوانين تمنع نشر معلومات قد تزعج الحكومة.
- **التعددية الحزبية:** تتميز ماليزيا بتعايش أحزابها رغم التعدد العرقي والديني.
- **المنافسة الانتخابية:** تجرى الانتخابات بانتظام، لكنها تواجه اتهامات بين الأحزاب بشأن النزاهة.
- **حقوق الإنسان** تعتبر ماليزيا عضوا في العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وتعمل ماليزيا على احترام حقوق الإنسان، ولتنفيذ ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية الماليزية عام 1999 والتي ترتكز مهمتها في التحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان المذكورة في الدستور الماليزي. ولكن يشكل قانون الأمن الداخلي عائقا أمام تطبيق حقوق الإنسان خاصة للمعارضة، وذلك يؤدي لإضعاف معيار المساواة والعدالة بين طبقات المجتمع، ويُؤدي لإضعاف القضاء الماليزي الذي يعتبر الجهة المسؤولة عن انصاف المواطنين. ولكن توجد جهود لتحسين حقوق الإنسان، لكنها تواجه تحديات من قوانين قد تقيد الحريات،
- **استقلال القضاء:** على الرغم من وجود تنظيم قضائي جيد إلا أن استقلال القضاء أمراً مشكوكاً فيه، حيث يُمارس عليهم نوع من الضغط من قبل السلطة التنفيذية، لذلك يطالب العديد من القضاة الماليزي بإنشاء هيئة مستقلة للقضاء.

- **المشاركة والتوافق:** اعتماد النظام الفيدرالي أدى إلى زيادة المشاركة السياسية، كما ساهمت استراتيجية تقسيم السلطة في ضمان مشاركة مختلف القطاعات في العملية السياسية، وذلك في ظل أخذ القرار بالتوافق وليس بالأغلبية، التوصل لما يحقق الصالح العام وأن المجتمع فوق الفرد، والموازنة بين الشركاء حتى لو كانت المساهمة غير متساوية.

مقومات نجاح التجربة الماليزية

تمثل مقومات نجاح التجربة الماليزية في:

- **الإرادة السياسية والرؤية الاستراتيجية للقادة السياسيين:** تبني مهاتير محمد رؤية "واسان 2020" التي وضعت أهدافا واضحة للتنمية.
- الدمج بين "الاتجاه شرقا" للاستفادة من التجربة اليابانية، و"الاتجاه الإسلامي" لتحقيق رضا الأغلبية المسلمة؛
- **تطوير مفهوم التنمية من المفهوم الوحدوي إلى المفهوم الشامل:** من خلال الانتقال من التركيز على النمو الاقتصادي فقط إلى مفهوم تنموي شامل يغطي الجوانب الاجتماعية والسياسية والبيئية.
- **الاهتمام بالقطاع الخاص وتعزيز الشراكات المجتمعية:** تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، مما أدى إلى نمو اقتصادي متوازن،
- **الإصلاح السياسي والاستقرار:** تأسيس نظام ديمقراطي متوافق مع القيم الماليزية، مع الحفاظ على وحدة المجتمع المتعدد الأعراق؛
- **تنمية القدرات البشرية:** الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره محركا رئيسيًا للتنمية.
- **أهداف تحقيق التنمية الاجتماعية:** من خلال تحسين المؤشرات الاجتماعية كالتعليم والصحة، والحد من الفقر بشكل كبير؛

مؤشرات نجاح التجربة الماليزية

ويمكن قياس مدى نجاح التجربة الماليزية من خلال عرض التقدم والتطور الذي حققته في القطاعات التالية:

- **القطاع الزراعي:** زيادة الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي؛
- **القطاع الصناعي:** تطوير الصناعات التحويلية والاعتماد على التكنولوجيا، ما رفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي؛
- **القطاع التعليمي:** ماليزيا من الدول الرائدة في الإنفاق على التعليم الابتدائي؛
- **قطاع الصحة:** تحسن كبير في متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدلات الوفيات؛
- **الحد من الفقر:** انخفاض نسبة الفقر من 52.4% عام 1970 إلى 5.1% عام 1990؛

الرؤية الماليزية المستقبلية: حول أثر تطبيق الحوكمة وتطور المشاريع التنموية في ماليزيا:

لقد تبلورت الرؤية الماليزية المستقبلية من خلال خطط متتابعة ومتكاملة سوف نتطرق لها فيما بعد:

أولاً الرؤية التنموية الماليزية (1990-2020): أعلن مهاتير محمد رؤية ماليزيا 2020 والتي تهدف إلى أن تصبح ماليزيا بحلول عام 2020 دولة متقدمة وتصنف ضمن الدول الأولى الخمس في العالم، وقد أعلن عنها مهاتير محمد خلال

جدول أعمال خطة التنمية السادسة لماليزيا في 1991، وتتمتع بمستويات معيشة مرتفعة، وذلك دون التخلي عن شخصيتها الثقافية والأخلاقية، والدينية، وقد بلور مهاتير محمد الرؤية التنموية في كلمة واحدة وهي " wawasan"، وتعني التطلع قدما، وتعتبر بمثابة خطة استراتيجية طويلة الأمد، وتمثلت جوانبها فيما يلي:

الاعتماد على القطاع الخاص كمحرك أول للنمو الاقتصادي، واستمرار التوجه نحو الخصخصة، مع ضمان المصالح العامة وضمان حصول الفقراء على الخدمات الأساسية وضمان جودة تلك الخدمات وبأقل تكلفة، وخلق بيئة تدعم المنافسة الفعالة لتجنب الممارسات الاحتكارية.

خفض دور الحكومة في مجالات الإنتاج الاقتصادي، ولكن لا يعني ذلك التخلي عن دورها الرقابي ووضع الأطر القانونية والسياسات، وتقديم الدعم للاستثمارات الأجنبية.

وفيما يلي نستعرض الخطط ال 12 التنموية لماليزيا (1966- 2025)

1. **خطة ماليزيا الأولى (1966-1970) كانت تهدف إلى:**

تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد.

تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج الوطني.

الاهتمام بالرعاية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية والحضرية، وخلق فرص عمل.

2. **خطة ماليزيا الثانية (1971-1975) وكانت تهدف إلى:**

- محو الفقر من خلال خلق فرص عمل وزيادة الدخل، وتحسين الظروف المعيشية للفقراء في المدن، والحد من عدم المساواة في توزيع الأجور، وإعادة هيكلة المجتمع، تحقيق النمو الاقتصادي في القطاعات الرئيسية (الزراعة، الصناعة، والتجارة).
- تعزيز دور الحكومة في القطاع الخاص.
- إنشاء مصالح تجارية للتوظيف المهني للملايو.
- تحفيز الاستثمار والاستهلاك، وتنمية الصادرات.
- تطوير الأراضي، والبنية التحتية.

3. **خطة ماليزيا الثالثة (1976-1980) وكانت تهدف إلى:**

- توضيح أهداف برامج مكافحة الفقر، تحسين نوعية الحياة لفقراء الأرياف والمدن.
- زيادة مشاركة الملايو في القطاعات الحديثة وتقليل العمالة في القطاع الزراعي التقليدي.
- توسيع مرافق التعليم وتحسين المرافق الأساسية، وتحقيق توظيف متوازن عرقياً.
- إعادة زراعة وتوزيع المحاصيل الخاصة بأصحاب الحيازات الصغيرة.
- الربط بين التنمية والعدالة الاجتماعية والأمن.
- ظهر الاهتمام بتطوير دور الدولة التدخلي في الخطة الثانية والثالثة، وتوسيع دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية، والتوجه للتصنيع والتصدير.

4. **خطة ماليزيا الرابعة (1981-1985) وكانت تهدف إلى:**

- اعتماد مفهوم الفقر المدقع.

- تعديل هيكلي للإنفاق الحكومي، والتحول الهيكلي للاقتصاد من الاعتماد على الزراعة إلى التصنيع وتشييد البنوك المالية.
- تبني مشروع التنمية الزراعية المتكاملة، وإعادة تأهيل الأراضي وتوحيدها.
- توسيع القاعدة الصناعية.
- تحديث الخدمات المالية باستثناء المصارف الإسلامية.
- تميزت تلك الفترة بفترة التصنيع الثقيل، وموجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات.

5. **خطة ماليزيا الخامسة (1986-1990) وكانت تهدف إلى:**

- ترشيد استخدام الموارد.
- التقليل من المساعدات الحكومية، والاتجاه نحو الخصخصة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- التصنيع الموجه للتصدير، وتنفيذ سياسة زراعية وطنية نشطة.
- زيادة المدخرات المحلية.
- تمدين الريف، وإنشاء مراكز نمو ريفية.
- التركيز على البحوث والتطوير.

6. **خطة ماليزيا السادسة (1991-1995) والتي كانت تهدف إلى:**

- المحافظة على وتيرة النمو واستقرار النمو الكلي.
- توفير مناخ مناسب لتشجيع الاستثمارات، وزيادة التصدير للخارج.
- الحد من الخلل الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين مستوى الدخل.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي.

7. **خطة ماليزيا السابعة (1996-2000) والتي كانت تهدف إلى:**

- الحفاظ على توازن النمو.
- تعزيز التكنولوجيا الصناعية وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير.
- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- مرحلة التحرير الاقتصادي والتي تطورت خلال الخطط التنموية الخامسة، والسادسة، والسابعة، حيث تبنى مهاتير محمد خطة تنمية منفتحة على العالم دون التخلي عن القيم الوطنية.

8. **خطة ماليزيا الثامنة (2000-2005) والتي كانت تهدف إلى:**

- تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي، واجتثاث الفقر، وإعادة هيكلة المجتمع.
- تعزيز الإنتاجية وزيادة المنافسة في القطاعات الاقتصادية..
- التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعزيز التنمية البشرية.
- التوجه نحو تحقيق تنمية مستدامة وتحسين نوعية الحياة.

خطة ماليزيا التاسعة (2006-2010) والتي كانت تهدف إلى:

- زيادة الإنتاج الزراعي، وتعزيز المنشآت الصغيرة للفلاحين والصيادين، مما يخلق موارد جديدة للنمو.
- تقوية السوق، وتعظيم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية.
- تحسين نظام الخدمات.

خطة ماليزيا العاشرة (2011-2015) والتي كانت تهدف إلى:[125]

- تطوير قطاع الخدمات لينمو بنسبة 2% سنويا حتى عام 2015.
- التحول إلى أمة مرتفعة الدخل من خلال التخصص.
- تشجيع الابتكار ورعاية المواهب المتميزة.
- ضمان تكافؤ الفرص وحماية المستضعفين
- دعم الشراكات الفعالة.
- الاهتمام بالثروة البيئية وتثمينها.

فيما سبق تناولنا الأهداف التنموية لماليزيا قبل عام 2015 باختصار، وبما أن نطاق البحث يهتم بالفترة الزمنية 2015-2022 فسوف نعرض الخطة التنموية الماليزية بعد 2015 كما يلي:

9. **خطة ماليزيا الحادية عشر (2016-2020)** والتي كانت تهدف إلى: تلك الخطة تمتاز بأنها آخر خطة خمسية قبل تحقيق رؤية 2020.

- تحسين الشمولية نحو المجتمع العادل: تعتبر الشمولية مبدأ أساسي في أجندة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية في ماليزيا، حيث تمكين جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس والعرق والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والموقع الجغرافي من المشاركة، وتحقيقاً لتلك الغاية تلتزم الحكومة بضمان تكافؤ الفرص لجميع شرائح المجتمع، وتحويل المناطق الريفية وتحسين الاتصال والتنقل، وزيادة الدخل لجميع الأسر.
- تحسين الرفاهية للجميع: تعتمد الحكومة الماليزية نهج إنمائي متوازن، وتشير الرفاهية إلى نوعية الحياة ومستوى المعيشة، وتحسينها للجميع دون تمييز، حيث يتمتع كل ماليزي بالخدمات اللازمة، وتحقيق اندماج في المجتمع.
- تعجيل تطوير رأس المال البشري: حيث تعد تنمية رأس المال البشري عاملاً تمكينيا مهما في استدامة التنمية وسيساهم في وجود سوق عمل يتسم بالكفاءة والفعالية وجذب الاستثمارات، وستعمل الحكومة على تطوير جودة التعليم والتدريب اللازم وتحويلهم لبرامج لإنتاج المواهب.
- النمو الأخضر: يشير استراتيجية النمو الأخضر التي تتبناها ماليزيا لتحسين جودة النمو وتعزيز الأمن الغذائي والمائي، الكفاءة في استخدام الموارد والحفاظ على البيئة، والحد من انبعاثات الاحتباس الحراري، والحفاظ على النظام الإيكولوجي، والتنوع البيولوجي، وحماية حقوق الأجيال القادمة.
- تقوية البنية التحتية من أجل دعم التوسع الاقتصادي: أي موازنة الاستثمارات في خدمات الطرق مع الجهود المبذولة لتحسين الإنتاجية والكفاءة في مستوى خدمات البنية التحتية، حيث أن البنية التحتية الفعالة تعمل على خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية.

- إعادة هندسة النمو الاقتصادي لتحقيق ازدهار أكبر: أي استمرار الجهود من أجل الوصول إلى اقتصاد متقدم ينتج سلعاً وخدمات عالية القيمة، والتحول نحو الخدمات الحديثة، واعتماد تكنولوجيا الزراعة الحديثة وتعزيز الممارسات المستدامة، ويكون اقتصاد قوي يتكيف مع المخاطر والصدمات الخارجية.

10. خطة ماليزيا الثانية عشر (2021-2025) والتي كانت تهدف إلى:

وهي كان عام 2020 يمثل نهاية الخطة الرؤية الماليزية طويل المدى رؤية 2020، وتمثل الخطة الثانية عشر خطة ما بعد 2020، والهدف منها تحقيق ماليزيا مزدهرة وشاملة ومستدامة تحقيقاً لخطة 2030 للتنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة وتحقيقاً لجدول أعمال البنك الدولي 2030، وذلك بالتزامن مع جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية الناجمة عنها.

ركزت الخطة ال12 على ثلاثة أبعاد وهي:

- التمكين الاقتصادي وإعادة ضبط الاقتصاد: تعزيز مكانة ماليزيا في سلسلة التوريد العالمية، والتحول إلى الأنشطة الاقتصادية عالية القيمة وذات المهارات العالية، وبذل الجهود اللازمة لإنعاش جميع القطاعات الاقتصادية، وتعزيز حوكمة السياسات، والاهتمام بتحويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من السوق المحلية إلى السوق العالمية.
- تعزيز الأمن والرفاهية والشمولية: أي ضمان الدفاع والأمن عن المواطنين، وتكثيف جهود منع الجريمة، والتأهب للطوارئ، وتحسين رفاهية القوات المسلحة وأفراد الإنقاذ، وحوكمة الأمن، والاهتمام بالرعاية الصحية وتحسين جودة الخدمات الصحية، والتركيز على معالجة الفقر، وتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.
- تعزيز الاستدامة: أي دفع عجلة النمو الأخضر وتعزيز استدامة الطاقة، والتحول إلى ممارسات وأنشطة اقتصادية واجتماعية أكثر استدامة، وذلك سيؤدي إلى مكاسب كبيرة، وكفاءة وفعالية وتقليل الضغط على البيئة، بالإضافة إلى اعتماد إدارة متكاملة للموارد المائية.
- إن التجربة الماليزية من التجارب الرائدة والناجحة وقد أثرت القيادة الفعالة في نجاحها حيث عملت على تنسيق مقومات البلاد لتخدم نجاح التجربة، وقد ساهمت الحوكمة الرشيدة في النظام السياسي في تطبيق التجربة، وإعمال الديمقراطية بما يتناسب مع قيم التجربة الماليزية، لذلك أرى أن التجربة الماليزية منفردة بخصائصها.

التحديات:

على الرغم ن النجاح الذي تحرزه القيادة التنموية في ماليزيا إلا أنها قد/ (س) تواجه مجموعة من التحديات التي تعيق تطبيق الخطط التنموية على المدى الطويل، ومن أهمها نذكر:

- **التحديات الاجتماعية:**

- تحديات التعدد العرقي والديني: التباين في المستوى المعيشي بين الملايو والصينيين يمثل تحديا كبيرا؛
- تحديات النمو الديموغرافي غير المتوازن يمثل تحديا كونه يؤدي إلى تركز السكان في مناطق معينة، مما يتطلب سياسات توازن تنموي؛

- **التحديات السياسية:**

- تحديات التنوع العرقي والعقائدي: يؤدي إلى مطالبات سياسية متباينة، تتطلب تحقيق توازن بين مختلف الفئات؛
- تحديات حول النظام الفيدرالي: الحاجة للحفاظ على وحدة الولايات الماليزية رغم التباينات الاقتصادية بينها.

- **التحديات الاقتصادية:**

- تحديات الاعتماد المتزايد على الموارد الطبيعية: قد يؤدي إلى استنزافها بسرعة إذا لم تُدار بفعالية؛
- تحديات الانفتاح الاعتماد الكامل على الأسواق العالمية: يجعل ماليزيا عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية؛
- تحديات نقص الأيدي العاملة: أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج؛

- **التحديات البيئية:**

- تحديات التلوث واستنزاف الموارد: يشكل قطع الأشجار والتوسع العمراني تحديات بيئية مستدامة؛

- **التحديات الصحية:**

- تحديات انتشار الأمراض مثل حمى الدنج وزيكا؛
- تحديات تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي؛

خاتمة:

تعتبر ماليزيا اليوم من البلاد المستنيرة التي تسير على خطى التقدم، من خلال اتباع جدول أعمال، وإعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحققت استقرار اقتصادي وسياسي، وبدأت ماليزيا تحصد ثمار نجاحها من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية.

هذا النموذج الذي لم يخلو من العقبات أصبح نموذجا ناجحا لتطبيق الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد اكتسب ما يميزه على المستوى الإقليمي والعالمي فمن خلال رؤية استراتيجية، إصلاحات شاملة، واستثمار في رأس المال البشري، استطاعت ماليزيا تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي، رغم التحديات التي تواجهها، فإن استمرارية الجهود في تعزيز الحوكمة والاستدامة (تسير التجربة التنموية حاليا على خطة 12 للتنمية 2021-2025) ضمنت لها مستقبلا أكثر ازدهارا قد يضعها في مصاف الدول الكبرى المتقدمة.